

## تمهيد :

يعد موضوع قوة الدولة من الموضوعات المهمة في الدراسات السياسية المعاصرة، ليس بالمعنى الضيق للقوة العسكرية وحدها، ولكن أساساً بالمعنى الحضارى الأشمل، علي اعتبار أن قوة الدولة هي عبارة عن المحصلة النهائية لمجموع قوتها العسكرية، مضافاً إليها مواردها الطبيعية وقدراتها الاقتصادية وبنيتها الثقافية والاجتماعية ونظمها السياسية والإدارية وعلاقتها الدولية، إلي جانب عناصر أخرى كثيرة. وحتى مع توافر هذه العناصر في دولة من الدول، فإن الأهم من ذلك هو تفاعلها مع بعضها داخل الدولة الواحدة، وما ينشأ من احتمالات ونتائج.

فالقوة إذن من ذلك المنطلق هي إحدى العوامل التي تعلق عليها الدول أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك لما لها من أهمية في رسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوي الخارجية الأخرى.

ويمكن تقسيم القوة من حيث تأثيرها ودورها الفاعل علي مكانة الدول إلي قسمين، فهناك دول تمكثها قوتها من أن تلعب دوراً كبيراً علي المستوي الدولي، وعلي ضوء ذلك فهي تحدد

مجري العلاقات الدولية، ومثال ذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية الذى تتفرد به بين قوى العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وتبوئها مكانة أسمى من مكانة أى ند قوى آخر .

وهناك قوة أخرى ضئيلة الأثر نسبيا علي المستوى الدولى، ولكنها قد تؤثر علي المستوى الإقليمي، وأحيانا قد تكون عديمة الأثر نسبياً، وهذه القوة تدخل ضمن إطار القوة القومية لأية دولة، والقوة القومية قد تستخدم كأداة لإملاء أوضاع معينة علي الدول الأخرى المجاورة كفرض نمط سياسى معين أو فكر أيديولوجى كما حدث أيام الاحتلال البريطانى والفرنسى للدول العربية، وتبعية بعضها الآخر للإتحاد السوفيتى فيما بعد، وهذه القوة قد تأخذ أشكالاً عديدة للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وهناك دول أخرى أمكنها ترويض تلك القوة وتهذيبها والتحكم فيها ومن ثم السيطرة عليها فى الحدود التى يفتضحها الدفاع عن أمن الدولة القومى مثلما هو الحال مع السويد وسويسرا، حيث أن هاتين الدولتين تمتلكان إمكانيات من القوة، ولكن قوتها محصورة فى الدفاع عن واقع أمنى قومى معين أكثر مما هى قوة موجهة لفرض هذا الواقع علي الآخرين، أو تغييره بطريقة تلحق بهم أى مظهر من مظاهر الضرر .

وتختلف القوة فى ممارستها عن استخدام العنف، حيث أن القوة القومية ذات عناصر كثيرة ووسائل ممارستها متنوعة وأساليب استخدامها متعددة، أما العنف فله أسلوب واحد فقط، هو الفعل أو رد الفعل المسلح فى أغلب الأحوال.

والقوة القومية للدولة هي عملية ذات أبعاد متشابكة ومتعددة وتتداخل عناصر كثيرة فيها مثل الموقع والرقعة الجغرافية الممتدة والكثافة السكانية للدولة أو تقدمها الصناعي أو ضخامة جيشها... إلخ. وهذه العناصر مجتمعة هي التي تكون عناصر القوة في الدولة وليس التركيز علي عنصر واحد منفرداً، فمثلاً البرازيل تتفوق في مساحتها علي الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فلا يمكن وصفها بالدولة القوية. ولدي باكستان أو الهند كذلك تعداد سكاني أكثر من ألمانيا الغربية. ولكنهما أقل قوة منها وهناك دول أخرى متقدمة صناعياً ولكنها ليست قوية مثل بلجيكا وهولندا وهناك دول تحتفظ بجيش من الدرجة الأولى ومع ذلك فهي دول ليست قوية إذا ما قورنت بدول أخرى عديدة أقوى منها.

وهناك أمثلة لدول تجمع بين عدد من العناصر الرئيسية المكونة للقوة ومع ذلك فهي لم تكن قوية، فالصين في الأربعينيات من القرن العشرين، وقبل أن يسيطر عليها الحكم الشيوعي كانت تمتلك رقعة جغرافية هائلة وسكانها كانوا يشكلون أكبر تعداد لدولة في العالم، وكان جيشها ضخماً من حيث العدد والتسلح ومع ذلك كانت الصين دولة ضعيفة، ولم تكن لها سيطرة كاملة علي شئونها الداخلية، كما أن نفوذها الدولي كان محدوداً، ولكن بعد سنوات قليلة ارتقت الصين إلي مركز قيادي ضخم في المجتمع الدولي بالرغم من عدم حدوث تغييرات جذرية في مواردها الطبيعية والبشرية من حيث الكم، ولكن الذي تغير فقط هو كيفية استخدام هذه الموارد، فمجرد امتلاك هذه الموارد ليس ضماناً في حد ذاته

للحصول على القوة، ولكن استعمال الإمكانات بطريقة تؤثر في سلوك الدول الأخرى هو الذى يحقق هذه القوة ويبرزها.

وهذا هو ما حاولنا تلمسه عبر صفحات هذا البحث، وإلقاء الضوء على العوامل الرئيسة المكونة للقوة، وكذلك تحديد عوامل الضعف فى الدولة، فجاءت فصول الكتاب الذى ضمها بين دفتيه سبعة فصول حيث خصص الفصل الأول منها لعرض المبادئ الأولية والمفاهيم المحددة للقوة عبر التاريخ وسيادة الدولة ونشأتها.

كما تحدث الفصل الثانى عن العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة كالحدود والموقع والتضاريس والأنهار الدولية والمناخ والجزر إلى غير ذلك من العوامل الطبيعية التى تلعب دوراً فاعلاً فى قوة الدولة وأمنها واستقرارها.

أما الفصل الثالث فقد ركز على دور السكان وأهميتهم وقت السلم والحرب والاقتصاد. وخصص الفصل الرابع للحديث عن الكفاءة السياسية والأمنية للدولة وأثر الأمن فى قوتها وكذلك الاستقرار السياسى ودور الجيش والعمل الدبلوماسى.

وتم تخصيص الفصل الخامس للحديث عن الإعلام وأهميته فى ظل العصر المعلوماتى والغزو الفضائى الجديد، وما يمثله من تحديات على الساحتين المحلية والدولية فى أوقات الحروب والأزمات، والدور الذى يلعبه أيضاً فى الاقتصاد والتنمية.

الفصل السادس خصص للحديث عن العلاقة بين دول القوة ودول الضعف والنظام العالمى الجديد وما طرحه من تحديات بين

دول القوة والضعف. والفصل السابع والأخير تم خلاله طرح تساؤل بعد عرض عناصر القوة والضعف.. هل نحن دول قوة أم دول ضعف؟ وكان ذلك هو المحور الرئيس لموضوع الكتاب، مع إلقاء الضوء علي جانبين رئيسيين متعلقين بذلك الموضوع وهما:

١-القصور الذاتي.

٢-الواقع المفروض.

وقد ختم ذلك المبحث بخاتمة قصيرة حوت خلاصة ما تم التوصل إليه.

وكلى أمل أن يسهم هذا الكتاب في تلمس بلداننا وأمتنا العربية والإسلامية أسباب القوة والمنعة.

ونسأل الله التوفيق والسداد،،،

د. فاروق عمر عبد الله العمر